الجملة المركبة فى اللغة العربية

د. سعود غازى ضيف الله

مقدمة البحث :

الظواهر التركيبية في اللغة العربية هي موضوع علم النحو ؛ لأن النحو - كما قرر ابن جنى - هو " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب... " (١)

ونستطيع أن نجد ما يؤكد هذا المفهوم - نعنى اهتمام النحو بدراسة الظواهر التركيبية - في تعريفات كثير من النحاة الآخرين له ، ومن ذلك -مثلاً- ماذكره أبو سعيد السيرافى في مناظرته لمتى بن يونس قال :

" معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف فى مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخى الصواب فى ذلك ..."(٢)

ومن ذلك أيضاً تعريف ابن عصفور للنحو بقوله :

"هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها "(٣)

ويقول السيوطى: " النحو صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى ،فيتوصل باحداهما إلى الأخرى "(٤) .

ومما ورد فى هذا - كذلك - أن النحو يتناول بالدراسة " أحوال أواخر الكلمات التى حصلت بتركيب بعضها مع بعض ، من إعراب وبناء ، وكذا أحوال غير الأواخر من تقديم وتأخير وحذف وذكر وغيرها"(٥) .

وهذا التحديد الذي يؤكد اختصاص النحو بالظواهر التركيبية هو ما أكده غير النحاة ممن كتب في موضوعات العلوم الأخرى، ومن هؤلاء التهانوى الذي يقول:

(*) قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الملك عبد العزيز

(١) الخصائص لابن جنى جـ٢ص٤٢ .

(٢) الإمتاع والمؤانسة جـ١ص١٢١

(٣) الصبان على الأشمونى جـ١ص١٥.

(٤) الإقتراح في علم اصول النحو ص ٧.

(٥) أنوار الربيع ص٧٨.

" علم النحو - ويسمى الإعراب على ما في شرح اللب - هو علم يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقماً ...والغرض منه الاحتراز من الخطأ في التأليف "(٦)

ويقول الشيخ محمد الخضر حسين :

" وهذا صريح في أن بحث علم النحو لا يقف به النحويون عند حد الإعراب والبناء ولا يجعلونه دائراً على هذا الحال "(٧) .

وبناء على ذلك ؛ فإن الظواهر التركيبية - و هي جزء من الظواهر اللغوية - يختص بها علم النحو، ومن ثمَّ فإنه لابد من تأكيد حقيقة مهمة في البحث النحوي ، هي :

أنه ليس صحيحاً ما رمى به النحو العربي من أنه لا يهتم بدراسة التراكيب اللغوية وإنما يختص بتحليل أواخر الكلمات فحسب ؛ ولكي نبين اهتمام النحو بالتركيب اللغوى ، فإننا سنعالج الظواهر التركيبية بغرض تحديد الظواهر الأساسية فى التراكيب اللغوية لنكشف مدى ارتباط التركيب بالإسناد ، وفى هذا السياق سوف نعنى بظاهرة مهمة هى تكرار الإسناد أو تعدده فى التركيب اللغوى مع بيان الفرق بين تكرار الإسناد وتعدده من خلال التراكيب التى يتكرر فيها الإسناد أو يتعدد ، بالإضافة إلى توضيح هذه التراكيب وتحديد أبعادها ومحاولة التقنين لها لتجلية الضوابط التى تربط الجمل المركبة فى اللغة العربية .

ونحن نهدف من كل ذلك إلى تحديد حقيقة مجال البحث النحوى وبيان أنه لا يقتصر على تناول أواخر الكلمات وما يطرأ عليها من تغيير فى الحركة أو السكون ، كما هو التصور عند بعض النحاة الذين يرون أن حدود النحو لا تتجاوز أواخر الكلمات، ومن هؤلاء بعض المتأخرين الذين أشاعوا هذا التصور الخاطئ لوظيفة النحو العربى لدى الدارسين ، حتى ظن كثير منهم أن النحو العربى ليس فيه شيء يتصل بغير الإعراب أو البناء ، ومن هذا جزم الأستاذ إبراهيم مصطفى - رحمه الله - بأن النحو العربى قد قصر نفسه على " تعرف أحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناءً فبحثه قاصر على الحرف الأخير من الكلمة بل على خاصة من خواصه وهى الإعراب والبناء "(٨)

---

(٦) كشف اصلاحات الفنون جـ١ص١٢-١٨. (٧) دراسات فى العربية وتاريخها ص ١٨٣.

(٨) إحياء النحو جـ١ص٢٧

على أن طغيان هذا التصور لحدود البحث النحوى ووظيفته لا ينبغى أن يحجب عنا تصوراً آخر هو أن قوانين النحو العربى تتناول كل ما يتعلق بتركيب الكلمات ، سواء فيما يتعلق بأحوال أواخر الكلمات التى حصلت بتركيب بعضها مع بعض من إعراب وبناء ، وكذا أحوال غير الأواخر من تقديم وتأخير وحذف وذكر وغيرها .(٩)

وهذان المفهومان فى البحث النحوى مختلفان إلى حدود التناقض فى تصور غاية النحو العربى وتحديد الحقل الذى يعمل فيه ، وهذا الاختلاف يفرض علينا أن نتخذ منه موقفاً محدداً يدور حول العلم وبيان آفاقه ، وبخاصه أن كثيراً من المعاصرين لا يترددون فى الإلتزام بما فى تعريفات المتأخرين من النحويين من تحديد لوظيفة علم النحو ، وهذا أمر يقف حاجزاً أمام الحقيقة العلمية التى تقضى بأن النحو لا يدرس غير الجمل ولا يتناول غير الظواهر التركيبية .

ونحسب أنه قد آن الأوان لكى نعيد النظر فى هذه القضية ، فى إطار الحقيقة الثابتة وهى العناية بدراسة تركيب الكلمات فى إطار محدد . ومن ثمَّ فإنه ينبغى فى البحوث النحوية أن تتحرى استخلاص القواعد والقوانين الضابطة من التراكيب ، بحيث ينعكس كل ما فى هذه التراكيب من خصائص فى القواعد النحوية ، تمتد كل القوانين النحوية إلى الظواهر المتصلة بالتراكيب ذاتها، وبذلك تصبح غاية البحث النحوى وصف الواقع اللغوى وظواهره والتصنيف الدقيق لأساليبه ومواقفه .

---

(٩) رسالة ابن كمال باشا (مخطوط) ١٩٧وانظر كذلك أنوار الربيع ص٥٨.

معنى التركيب :

التركيب هو اللفظ الذى يدل على معنى غير مفرد وغير تام فى مقابل الكلمة باعتبارها لفظاً يدل على معنى مفرد ، والجملة باعتبارها - فى أرجح الأقوال - لفظاً يدل على معنى تام ، وبناء على هذا، يكون التركيب مغايراً للكلمة والجملة معا ، وإن كان يستخدم استخدام الكلمات فى تكوين الجمل ، وإن شئت فإن بوسعك أن تقول :

إن معنى التركيب يخالف معنى كل من الكلمة والجملة ؛ إذا المعنى فى الكلمة مفرد أى لا علاقة فيه بين جزئه وجزء لفظه . والمعنى فى الجملة تام ، أى يحسن السكوت عليه عند كل من المتكلم والسامع ،أما المعنى فى التركيب فأمره بين بين ، أى إنه ليس مفرداً و ليس تاماً ، ثم إنه فضلا عن ذلك يختلف عن المعنى المستفاد من مجموع الكلمات المكونة له سواء بالزيادة عليه أو بالنقص فيه أو بنقله إلى معنى مغاير له ، لذلك فإنه ليس من قبيل المركبات نحو : هذا وهؤلاء وبقية أسماء الإشارة، سواء أقترنت بهاء التنبيه أم لم تقترن ؛ لأن المعنى فى المركب منها هو المعنى نفسه فى المفردات، كما أنه لا يعد من قبيل المركبات أيضاً المقترن بـ(ال) المعرفة نحو : الرجل والكتاب للسبب نفسه .

والمركب دائماً عنصر من عناصر الجملة حين يدخل التركيب للغوى ، لكنه ليس دائماً عنصراً من عناصر الإسناد فيها ، فثمة تفرقة ضرورية بين كونه : عنصراً " فى الجملة وكونه " عنصراً " إسنادياً فيها " أما أنه عنصر فى الجملة فلأن عناصر الجملة شمل كل مكوناتها ، وتتضمن بالضرورة مبناهاً من مفردات ومركبات ، وأما أنه ليس عنصراً إسنادياً فى كل الأحوال فلأن عناصر الإسناد تقتصر عند النحاة على ما اصطلحوا عليه بأركان الجملة ، وهى محدودة عندهم فى الفعل ومرفوعة فى الجملة الفعلية ، والمبتدأ وخبره أو ما كان أصله المبتدأ والخبر فى الجملة الاسمية ، ووفقاً لذلك فإنه يمكن تصنيف المركبات بحسب إمكان وقوعها عنصراً إسنادياً فى الجملة إلى أقسام ثلاثة هى :

١) مركبات يجب وقوعها عنصر إسنادياً فى الجملة .

٢) مركبات يمتنع وقوعها عنصر إسنادياً فى الجملة .

٣) مركبات يجوز وقوعها عنصراً إسنادياً فى الجملة ويجوز عدم وقوعها عنصراً إسنادياً فيها .

وقد وضع النحاة عدداً من الضوابط والأسس التى رأوا أنها بمثابة إطار عام للمركبات :
يكشف أبعادها ، ويجلو خصائصها ويحدد علاقاتها ، بيد أن هذه الضوابط فى حاجة إلى إعادة نظر ؛ لأن الدراسة النظرية التى قدمها النحاة العرب فى هذا المجال تختلف - على نحو أو آخر - عن معطيات التحليل الموضوعى للمركبات . ولنبدأ أولاً - باستعراض أهم ما حدده النحاة من ضوابط نظرية ، ثم نتبع ذلك بمقارنة مقولات هذه الضوابط بنتائج الرؤية الموضوعية للمسلك اللغوى للمركبات .

ضوابط المركبات عند النحاة : [١٠]

أولاً : أن الإفراد أصل والتركيب فرع ، ومقتضى هذا الأصل أن كل مركب من المركبات مبنى بالضرورة من مفردات ، وبما أن الوحدة الأساسية المفردة فى اللغة العربية هى (الكلمة) ، فلابد أن تكون بنية المركبات مكونة من كلمات ، وإذا كانت الجملة مكونة من كلمات ومركبات ، وكانت المركبات - كذلك - مكونة من كلمات ، فمعنى هذا كله أن العناصر الأساسية هى الكلمات المفردة ، منها تتكون المركبات ومنها أيضاً تتكون الجمل .

ثانياً : أن التركيب يحدث عنه معنى وحكم لم يكونا قبله ، ويستلزم تقرير هذا الأصل أن المركب وسيلة من الوسائل التى تلجأ إليها اللغة لتحقيق غايات ليس فى وسع المفردات - أى الكلمات - تحقيقها ، وقد تنحصر هذه الغايات فى نطاق اللفظ ، وقد تتجاوزه إلى المعنى ، وإذاً فإنه لا سبيل إلى تصور تركيب لا يؤدى وظيفته ويحقق غايته فى النشاط اللغوى ، ومن ثمَّ تظل أى دعوى بوجود مركبات دون أن تستلزم غايات مجرد فرض أدخل فى باب الاحتمال المرجوح منه فى مجال الحقيقة المؤكدة الوقوع .

---

(١٠) الأشباه والنظائر جـ١ص٦٤ وشرح المفصل جـ١ص٥٨ وجـ٤ص١١١ .

ثالثاً : أن الغايات التى تهدف إليها اللغة من خلال اللجوء إلى تكوين المركبات يمكن أن تنحصر فى مجالين :

أحدهما : لفظي ، بمعنى أن تهدف اللغة إلى تحقيق قدر من الاتساق اللفظى بين كلمتين ، فتلجأ إلى تكوين مركب من المركبات ، وهكذا تنحصر وظيفة المركب فيما يحدث به من تأثير فى اللفظ فحسب ، لايتجاوزه إلى ما وراءه من معنى أو حكم .

وثانيهما : لفظي ومعنوى أى إن غاية اللغة من استخدام المركب المعين لاتقتصر على ما يؤدى إليه هذا الاستخدام من اتساق بين الألفاظ ، وإنما تتجاوز هذا الهدف اللفظى إلى تكوين علاقة معنوية يتسخدم لأجلها المركب للتعبير عنها ونقلها فى حين تعجز الكلمات المفردة عن تمثيلها وأدائها .

ومن المقرر نحوياً أن كل مركب يحقق غاية لفظية فهو لا ينفك عن إحداث تأثير لفظى ، بيد أنه لا يستلزم ما بعد ذلك من تأثير معنوى ، ومن ثم ينحصر هذا التأثير فى بعض المركبات التى يمكن أن تميز عن غيرها وهى التى تتضمن تأثيراً فى المعنى أيضاً ، وإذا كانت هذه المركبات تحدث - كغيرها - آثاراً لفظية ، فإنه من الممكن تفسيم الغايات التى تهدف إليها اللغة من استخدام المركبات إلى قسمين : لفظية ومعنوية ، على أن يراعى أن المعنوى من هذه الغايات لا يقال فى هذا مقابل اللفظي ، بل للدلالة على بعض المركبات التى تتضمن - بالإضافة إلى اللفظى من الأهداف -- المعنوى منها أيضاً .

رابعا : أن التركيب لا يكون فى (الأفعال) ولا في (المصادر) ، ولا في (الأسماء الجارية مجرى الأمثال) ، وبذلك ينحصر التركيب فى عدد محدود من "الحرف" و "الأسماء" .

وتركيب الحرف يكون دائماً من حروف ، وتركيبها لا يغير من تصنيفها النحوى، ولكن يغير من دلالتها المعجمية ووظيفتها النحوية ، فبالرغم من أن المركب الحرفى حرف بالضرورة ، فإن معناه بعد التركيب يختلف عن التى كانت لمفرداته من قبل،

كما أن وظيفته النحوية بعد التركيب تختلف عن الوظائف التى كانت تؤديها مفرداته أيضاً .

أما تركيب الأسماء فيتنوع طبقاً لاختلاف العناصر المفردة المكونة له ، فقد تكون هذه العناصر أسماء وربما لا تكون ، وإذا كانت أسماء لم تختلف فى التصنيف النحوى بعد التركيب عن تصنيفها قبله ، وإن اختلفت الوظيفة النحوية التى يؤديها المركب عن الوظائف التي كانت تؤديها مفرداته أو عناصره . أما إذا كان ضمن مفردات المركب الاسمى ما ليس باسم فإنها تنتقل بالتركيب إلى " نوع من الأسماء " يؤدى بعض وظائفها فى النشاط اللغوى دون اعتبار لما كانت عليه هذه المفردات قبل التركيب من حيث التصنيف . لذلك فإن عرض هذه الضوابط التى قال بها بعض النحاة العرب لخصائص التركيب ووظائف المركبات على ما يطرد فى الاستعمال اللغوى للصيغ المركبة من ظواهر ، يكشف عن أن بعض هذه الضوابط يستند إلى سند صحيح من الاستعمال اللغوي وإدراك صائب لما فى هذا الاستعمال من خصائص ، فى حين لا ينهض بعضها الآخر على أسس صحيحة ولا يعتمد على إدراك سليم ، ومن ثم ، فهو أقرب إلى أن يكون تعبيراً عن رؤية ذاتية أو تصويراً لمقولة نظرية ، وهو فى ذلك أشبه بالفرض العقلى الذى يوشك أن يكون منبت الصلة بالواقع اللغوي .

وحسبنا أن نسجل فى هذا الشأن الملحوظات الآتية :

أولاً : أن كون الإفراد أصلاً للمركبات قد يكون صحيحاً فى مجال البحث عن الأصول التاريخية للمركبات اللغوية ، ولكنه بحث محدود القيمة والفائدة فى الدراسة الوصفية التحليلية لهذه المركبات ، وذلك لأسباب ثلاثة :

أولها أن : كل مفرد من المفردات ليس صالحًا بالضرورة للدخول فى تركيب .

ثانيها أن : كل تركيب لا يقبل حتماً التحليل إلى ما يكونه من مفردات .

ثالثها أن : التركيب بنية لغوية تؤدى وظيفة نحوية ، وحين يدخل التركيب الجملة فإنه لا ينحل إلى عناصره بحيث يصح القول بأن الجمل لا تتكون إلا من الكلمات المفردة فحسب ، بل يظل محتفظاً ببنيته وهو يؤدى فى الجملة وظيفته ، وهكذا لا

مفر من الإقرار بأن المركبات قد تشارك المفردات في تكوين الجمل ، ومن ثم ، فالقول بأن الجمل لا تتكون إلا من كلمات فقط نوع من التجوز .

ثانياً : أن القول بأن المركب " يحمل بالتركيب معنى وحكماً لم يكونا قبله " يرتبط قبوله أو رفضه بتحديد مدلول كل من " المعنى " و " الحكم " في هذه المقولة :

فإذا كان القصد من " المعنى " الإشارة إلى " التغيير الدلالي " ، والقصد من "الحكم" الوظيفة النحوية التي يؤديها التركيب في الإستعمال اللغوي ؛ فإن المقولة صحيحة ومقبولة ؛ إذا إن لكل تركيب دلالته التي يؤديها والتي لا سبيل إلى تجاهلها ، لأنها تختلف عن دلالة الوحدات أو العناصر المشاركة في تكوينه ، ومادام الاختلاف وارداً بين التركيب وعناصره من حيث المعنى ، فمن الحق تقرير ذلك باعتباره سمة من سمات التركيب وخصيصة من خصائصه اللغوية ، وكذلك الأمر بالنسبة للوظيفة النحوية التي يؤديها في الاستعمال اللغوي ، فإن هذه الوظيفة تتحدد بالتركيب وفيه ، أي إنها تميزه عن الوظائف التي تؤديها عناصره بحيث تصبح - بدورها - علامة من علاماته ، وصفة بارزة من صفاته .

أما إذا كان القصد من " المعنى " المعنى المعجمي ، والقصد من " الحكم " الموقف الإعرابي ؛ فإن الأمر يختلف ، ونحسب أن من المتعذر قبول مثل هذا التفسير للمعنى والحكم ، وذلك لأن التغير بالتركيب من معنى المركب ووظيفته وما كان لعناصره من معان ووظائف " أي أحكام إعرابية " ليس أمراً مطرداً بحيث يصبح اعتباره أساساً من أسسه وضابطاً من ضوابطه .

ثالثاً : أن حصر المركبات في بعض الحروف والأسماء أمر ليس بدقيق ، ولسنا بصدد المناقشة النظرية لهذا الحصر ، ولكن حسبنا أن نحتكم إلى الواقع اللغوي للمركبات نفسها لنجد أن من بينها ما يمكن الاصطلاح عليه بالمركبات الفعلية نحو " حبذا " مثلاً و " قلما " وهي مركبات تقوم بأداء وظائف بعض الأفعال في الجملة ، فضلاً عن كون عناصرها تشتمل أيضاً على بعض الأفعال ، وهذه المركبات الفعلية تختلف بالضرورة عن المركبات الاسمية التي قد تكون مكونة من عناصر من بينها أفعال أيضاً كالمركب الإسنادي ، إذ إن المركبات الاسمية تؤدي وظيفة الاسم

وتقبل بعض علاماته كالإسناد مثلاً ، أو النداء ، أما المركبات الفعلية فإنها تؤدى وظيفة الفعل وقد تقبل شيئاً من علاماته أيضاً ، وهذا ما سنتحدث عنه في بيان أنواع المركبات وفقاً العناصر المكونة لها ، والوظائف التي تؤديها .

وفي هذا الصدود نجد أن المركبات تتكون من عناصر معينة يمكن عرضها من خلال النماذج التالية :

أولاً : المركب المكون من اسمين وهو كثير ويطرد في :

١- المركب العددى ، وهو يتكون من تركيب كلمة " عشرة " مع ما دونها إلى " أحد " ويجب أن يعقبه ما يميزه .

٢- المركب الإضافي في نحو : عبدا لله وامرئ القيس ، وهو كثير في اللغة .

٣- المركب المزجى نحو : بعلبك ومعديكرب وحضرموت وسيبويه .

٤- المركب الوصفى نحو : " الصادق أخوه " و " الكريم مسلكه " في قولك : زارنى الطالب الصادق أخوه ، والرجل الكريم مسلكه .

٥- الأحوال المركبة نحو : حيص بيص ، وبيت بيت وبين بين وأيادى سبا .(١١)

٦- الظروف المركبة نحو : صباح مساء ، ويوم يوم وحيث بيث .(١٢)

٧- الخوالف المنقولة عن الظروف والضمير ، كما في " دونك " و " عندك " و " لديك" بمعنى " خذ " و " مكانك " بمعنى " اثبت " و " ورائك " بمعنى " تأخر " و " أمامك " بمعنى " تقدم "(١٣)

ثانياً : المركب المكون من حرف واسم ويوجد في :

١- بعض أدوات الشرط ، مثل " حيثما " و " إذا ما " و " إذ ما " وقد يدخل فيها نحو " كلما " (١٤)

٢- الخوالف المنقولة عن الجار وضمير المخاطب غير المرفوع نحو" إليك " بمعنى " تنح "

---

(١١) شرح المفصل جـ٤ص١١٤-١٢٤ . (١٢) السابق ص١١٨

(١٣)شرح التصريح جـ٢ص١٩٨ وشرح المفصل جـ٤ص١١٤ .

(١٤)همع الهوامع جـ٢ص٦٣ .

"وعليك " بمعنى : الزم [١٥].

٣- بعض صيغ التحقيق أو التأكيد مثل : " أما " بالفتح والتخصيص بمعنى : حقاً [١٦].

ثالثا : المركب المكون من فعل واسم نحو : " حبذا " [١٧]

رابعا: المركب المنقول عن جملة ، ويطرد في :

١- المركب الإسنادى نحو : " جاد الحق " و " برق نحره " و " تأبط شراً " و " ذرى حباً " أعلاماً [١٨] .

٢- المركب الوصفى ، ويوجد في الوصف إذا كان جملة مثل : رأيت رجلاً يصلى الفجر .ومررت بجماعة تغنى.

خامساً : المركب المكون من فعل وحرف أو من فعل واسم على حسب الاختلاف في " ما " مثل " قلما " و " كثرما " و " طالما " [١٩] .

سادساً : المركب المكون من حرفين ، وهو شائع لغوياً ويطرد في :

١- أدوات اللوم والتقريع على عدم الفعل في الماضى ، وهى نفسها أدوات الحث والتحضيض على الفعل في المستقبل وهى : " لولا " و " لوما " و " هلا " و "ألا"[٢٠] ، وتحديد المعنى المستفاد من هذه الأدوات مرتبط بالزمن في الجملة فإن كان ماضياً أفادت اللوم ،وإن كان مستقبلاً أفادت الحث ..

٢- بعض أدوات الشرط مثل : " مهما " و " لوماً " و " لولا " و " أما " بالفتح والتشديد ، وهى قد تكون أدوات جازمة لفعلين ؛ وقد تكون أدوات شرط غير جازمة .

---

(١٥) شرح التصريح جـ٢ص١٩٨ .

(١٦)شرح المفصل جـ٨ص١١٤ .

(١٧) ابن يعيش جـ٧ص١٣٨ وشرح التصريح جـ٢ص٩٩ .

(١٨) شرح المفصل جـ١ص٢٨ .

(١٩)حاشية الدسوقى على المغنى جـ١ص٤١٩ وشرح الشواهد المغنى ص٢٢٤ .

(٢٠) همع الهوامع جـ٢ص٧٠ وابن يعيش جـ٨ص١٤٥،١١٣ .

٣- بعض أدوات الاستفهام مثل : " كأى " (٢١) .

٤- بعض أدوات التفصيل مثل " إما " و " أمّا " (٢٢) .

٥- بعض أدوات التوكيد مثل : " إنما " و " أنما " ويمكن أن يعد منها " أما " بالتخفيف (٢٣) .

٦- بعض أدوات التشبيه مثل " كأنما " .

٧- بعض أدوات التمني والترجي مثل : " ليتما " و " لعلما " .

٨- بعض أدوات الاستدراك مثل : " لكنما " .

٩- بعض أدوات التفضيل مثل : " بله " (٢٤) .

١٠- بعض أدوات التنبيه مثل : " ألا " و " أما " (٢٥) .

سابعا : المركب المكون من حرف واسمين أو حرفين واسم ، أى المكون من ثلاث كلمات ، متفق على تصنيف اثنتين منها ومختلف فى الثالثة ، وهو : " لاسيما " ، فما اتفق على حرفيته " لا " وما اتفق على اسمته " سي " وأما " ما " فمختلف في تصنيفها بين الحرفية والاسمية (٢٦) .

وتأمل هذه الكلمات من المركبات يسلم إلى تقرير بعض الظواهر التى تشيع فيها والتي لا تجد مناصاً من الإشارة إليها وأهمها :

أولاً : أن من المركبات ما تنوسى استخدام عناصره المكونة له ولم يعد يستعمل لغوياً إلا بنية المركب وحده ، كما أن من المركبات ما بقيت عناصره الأساسية - التى

---

(٢١) حاشية الدسوقى على المغني جـ١ص٢٧ .

(٢٢) همع الهوامع جـ١ص١٣٥.

(٢٣) الدسوقي على المغني جـ١ص٧٨ وشرح التصريح جـ١ص٢٢٥.

(٢٤)السابق ص١٩٨ وهمع الهوامع جـ١ص٢٣٥.

(٢٥)ابن يعيش جـ٨ص١١٤.

(٢٦)همع الهوامع جـ١ص٢٢٤.

شاركت في بنيته اللفظية - مستعملة ومن ثم وجدت في الاستعمال اللغوي إلى جوار صيغة المركب، وإن كان استعمال كل منها مختلفاً بالضرورة، ويطرد النوع الأول - الذى تنوسى استخدام عناصره - فى المركب المزجي، وبعض صيغ " الأحوال المركبة" و " الظروف المركبة ".

ثانيا : أن بعض المركبات يحتفظ بشكل من الوحدات أو العناصر المكونة له، دون تغيير فى بنيتها اللفظية، وإن كان ثمة تغيير فى " المعنى " أو " الوظيفة النحوية " أو " الحكم النحوى "، وبعضها يحدث تغييراً فى بنية هذه العناصر بالإضافة إلى ما قد يكون من تغير فى المعنى أو الوظيفة أو الحكم .

ثالثاً : أن أشكال التغير فى العناصر المكونة للمركب، والمركب نفسه متعددة منها :

١- التغير فى البنية اللفظية .

٢- التغير فى المعنى الدلالى .

٣- التغير فى الوظيفة النحوية .

٤- التغير فى الحكم النحوى .

والتغير فى الموضعين الأولين ينحصر فى الصيغة : بنيتها ودلالتها، أما التغير فى الموضعين الأخيرين، فيتناول المسلك النحوى للصيغة، وفى هذا المسلك تفرقة واجبة بين " الوظيفة " و " الحكم" ؛ إذ إن الوظيفة تمتد من الدور الذى تقوم به الصيغة - كلمة أو مركباً - فى تكوين الجملة ،أما الحكم فهو ما يترتب على الوظيفة من نتائج جزئية، ومن ثمَّ، قد تتعدد الأحكام النحوية مع وحدة الوظيفة التى يؤديها التركيب فى الجملة .

رابعاً : أن بعض التراكيب يؤدى - بنيته المركبة - وظيفة واحدة فى الجملة، ومعنى واحداً فى الاستعمال اللغوي، وبعضها تتعدد معانيه واستعمالاته ووظائفه، مع احتفاظه بالبنية المركبة ذاتها دون تغيير، وهذا النمط من التراكيب يمكن أن يعد من قبيل المشترك اللفظى .

ومن النوع الأول " المركب العددى " و " المركب الإضافى " و المركب الوصفى" و " الخوالف المركبة " و " المركب المزجى " و " الأحوال المركبة " ، و " الظروف المركبة " و " المركب الإسنادى " وبعض " صيغ المركبات الحرفية " .

ومن النوع الثانى بعض صيغ المركب الحرفى .

خامساً : أن بعض المركبات ينتقل بالتركيب من حالة الإعراب إلى حالة البناء ، وبعضها الآخر لا يؤثر التركيب فى تصرفه إعراباً وبناء ، وإن كان له تأثير ضرورى فى نوع التصرف الإعرابى نفسه رفعاً ونصباً وجراً .

سادساً : أن من الواضح أن " ما " تؤدى وظائف متعددة باشتراكها فى كثير من التراكيب اللغوية؛ فهى عنصر فى كثير من المركبات ، وهى تركب مع أنواع الكلمات العربية كلها من أسماء وأفعال وخوالف ، وحروف ، والتحليل النحوى "لما " فى كل هذه المركبات يختلف من بنية مركبة إلى أخرى .

سابعاً : أن ثمة مركبات تم تكوينها وتحدد أساليب استعمالها ودلالتها ، ووظائفها ، بحيث صارت صيغاً ثابته تمثل جزءاً من التراث اللغوى ، ومن ثمَّ ليس هناك مجال للحذف منها أو الإضافة إليها .

وهناك مركبات أخرى ، من الممكن الإضافة إليها قياساً عليها ، أي يكون بوسع الناطق للغة أن يبتكر منها ما هو على نمطها . وعلى النحوى أن يقبل ما وافق قواعدها حيث إنها متجددة الصيغ وإن كانت ثابتة القواعد . وعلى رأس هذا النوع من المركبات " المركب الوصفى " و " المركب الإضافى " .

وأما الأقسام النحوية للمركبات اللغوية فتختلف تبعاً للوظائف التى تؤديها فى الجملة العربية والاعتبارات التى تحكم أداءها . ويمكننا العثور على التقسيمات التالية فى سبيل التقليل النحوى للمركبات :

أولاً : التقسيم بحسب الوظيفة النحوية :

تؤدى المركبات الوظائف التى تؤديها الكلمات ، فالمركب - برغم اشتراك أكثر من كلمة واحدة فى بنيته اللفظية - يسلك لغوياً مسلك الكلمة الواحدة ، ويتنوع أداء المركبات لوظائفها فى نطاق الجملة بصورة تقابل - إلى حد بعيد - الكلمات التى تماثلها وتقوم بوظائفها ، ومن الممكن أن نعثر فى المسلك اللغوى الوظيفى للمركبات على الأنماط الآتية:

أ- المركب الإسمى :

وهو الذى يماثل الأسماء من الكلمات فى أداء وظائفها فى الجملة العربية ، ومن أبرز هذه الوظائف صلاحيتها للإسناد إليها أو إسنادها : أى وقوعها فاعلة أو نائب فاعل أو مبتدأ أو خبراً ، وكذلك صلاحيتها لوقوعها مكملاً للعناصر الإسنادية ، أى مفعولاً أو ضرفاً أو حالاً . ومن أهم المركبات الأسمية ما يلى :

١- المركب العددى .

٢- المركب الإضافى .

٣- المركب المزجى .

٤- المركب الوصفى .

٥- المركب الإسنادى .

٦- الأحوال المركبة .

٧- الظروف المركبة .

٨- أسماء الشرط المركبة .

٩- أسماء الاستفهام المركبة .

ب - المركب الحرفى :

وهو المركب الذى يشابه الحرف فى أداء وظائف بعينها فى الجملة العربية مع عدم صلاحيتها لوقوعه عنصراً إسنادياً أو مكملاً فى هذه الجملة ، ويشمل المركب الحرفى كل المركبات المكونة من حروف وأهمها :

١- المركبات الدالة على اللوم والتقريع أو الحث والتحضيض .

٢- المركبات الدالة على التوكيد .

٣- المركبات الدالة على التشبيه .

٤- المركبات الدالة على التمنى والترجى .

٥- المركبات الدالة على الاستدراك .

٦- المركبات الدالة على التفضيل .

٧- المركبات الدالة على التفصيل .

٨- المركبات الدالة على التنبيه .

٩- المركبات الدالة على الشرط .

ج- المركب الخالفة :

وهو المركب الذى يشبه الخالفة فى أداء وظيفتها فى الجملة وأبرز خصائص هذه الوظيفة خصيصتان:

الأولى : صلاحيتها لوقوعها مسنداً فى الجملة ، **والثانية** : لزومها بنية لفظية محددة وعدم تصرفها .

ومن هذه المركبات :

١- الخوالف المنقولة عن الظرف والضمير ، أى الخوالف المنقولة عن اسمين .

٢- الخوالف المنقولة عن الجار وضمير المخاطب ، أي الخوالف المنقولة عن حرف أو اسم.

ويمكن أن يضاف إلى هذا النمط أيضاً :

٣- المركب المكون من فعل واسم ، نحو (حبذا) ؛ وذلك لأن مسلكه اللغوى يتماثل وظيفياً مع المسلك اللغوى للخوالف المنقولة ، من حيث كونه صالحاً لوقوعه عنصراً إسنادياً فى الجملة مع لزومه حالة واحدة وعدم تصرفه .

٤- المركب المكون من فعل وحرف نحو : (قلما) لأن مسلكه اللغوى ايضاً شبيه بالمسلك اللغوى للخوالف المنقولة . ومن الواضح أن هذين النمطين الأخيرين من المركبات يشاركان الأفعال فى تكوينها ، ولكنهما - برغم ذلك - يخالفان الأفعال فى مسلكها الوظيفى فى الجملة ؛ إذ إن المركبات تلزم حالة واحدة من حيث البنية فلا تتغير صيغتها مهما تغير المسند إليه معها ، وهذا الوجه من المخالفة هو الذى جمع بين هذين النمطين الأخيرين وبين الخوالف بحيث جاز أن يقال : إن المركب الفعلي موجود بنية وصيغة ولكنه غير موجود مسلكاً ووظيفة .

ثانياً :التقسيم بحسب الوقوع عنصراً إسنادياً فى الجملة :

تنقسم الأنماط التى أشرنا إليها فى الفقرة السابقة بحسب صلاحيتها للوقوع عنصراً إسنادياً فى الجملة وعدم صلاحيتها إلى ثلاثة أقسام :

١- مركبات واجبة الوقوع عنصراً إسنادياً ، وهى التى اخترنا لها مصطلح : "مركب الخالفة فمركبات هذا النوع يجب أن تقع مسنداً فى الجملة ويمتنع أن تقع مسنداً إليه ، كما يمتنع ايضاً عدم وقوعها عنصراً إسنادياً :

٢- مركيات ممتنعة الوقوع عنصراً إسنادياً :

وهى تشمل المركبات التى آثرنا لها مصطلح : " المركب الحرفى " أياً كانت الدلالة التى يؤديها فى الجملة العربية ، بالإضافة إلى بعض عناصر " المركب الاسمى " التى يتحتم وقوعها مكملاً من مكملات الجملة .

٣- مركبات جائزة الوقوع عنصراً إسنادياً :

وتكثر هذه فى المركبات التى آثرنا لها مصطلح : " المركب الاسمى " ، فإن منها ما يجوز وقوعه عنصراً إسنادياً ويجوز عدم وقوعه عنصراً إسنادياً فيقع مكملاً المكملات فى الجملة العربية ، وفى حالة وقوعه عنصراً إسنادياً يجوز أن يكون مسنداً كما يجوز- أيضاً - أن يقع مسنداً إليه فيها .

ارتباط التركيب بالإسناد :

من خلال من ماأشرنا إليه آنفاً من وقوع المركب عنصراً إسنادياً واجب الوقوع أو جائزه ، يتحتم علينا فى هذا المقام أن نحدد دلالة الإسناد من خلال ما انتهى إليه النحويون فى هذا الشأن من أن الإسناد هو نوع من النسبة أو هو نسبة من نوع خاص لأنها نسبة تربط بين كلمات ، وإذا كانت أى نسبة لا تقوم إلا بشيئين ، فقد وجب أن يكون للإسناد طرفان ، ولما كان بحث النحاة في الألفاظ فقد فسروه بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها ، بأن لا يحتاج السامع إلى المحكوم عليه أو المحكوم به " (٢٧) .

وهكذا تقرر لدى النحاة أن الإسناد " أن يخبر فى الحال - أو فى الأصل - بكلمة

---

(٢٧)الجملة الفعلية د. على أبو المكارم ص٢٧.

أو أكثر عن أخرى ، على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر ، وأخص به " (٢٨) .

فالإسناد علاقة بين طرفين من كلمات هما : المسند إليه والمسند ، وهو حكم بكلمة أو أكثر على أخرى ، ولكنه ليس حكماً بأى كلمة ، بل " بأهم ما يخبر به عنها وأخصها بها " .

ولقد حاول النحاة بما أشاروا إليه من " أهمية " و " اختصاص " أن يستبعدوا أنماطاً شتى من العلاقات بين الكلمات ، بدعوى أنها ليست إسنادية كعلاقات الإضافة (بين المضاف والمضاف إليه) والتبعية (بين التابع والمتبوع) والحالية (بين الحال وصاحبه) والمفعولية (بين الفعل ومرفوعه من جهة ومفعولاته أو منصوباته من جهة أخرى) ونحو ذلك العلاقة القائمة بين (الجار والمجرور) ؛ لأن التركيب إذا أطلق فإنه يعنى التركيب اللغوى المفيد[٢٩] . وقد ظهر فى بعض تعريفات اللغويين - فيما يحكى السيوطى -[٣٠] ما يفهم منها أن التركيب هو ما يطلق على كل ما يفيد سواء ما يحدث من إفادة فى تركيب صوتى أو كتابى أو عن طريق دلالات خارجية كالإشارة أو استظهار الموقف من المقام .

وقد أحدث هذا التوسع فى فهم لفظ " التركيب " وعدم تحديد مضمونه بصورة كافية موقفين متضادين ، فابن سنان الخفاجى - من ناحية - يرفض هذا التوسع فى مفهوم التركيب وقد رأى أن مرد هذا التوسع هو اعتبار شرط الإفادة إذ هو الذى فتح الباب لإدخال الإشارة ونحوها ، وقد قدم فى مقابل ذلك تعريفاً هو أن التركيب " ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المقولة إذا وقع ممن تصح منه أو من قبيله الفائدة .... وليس يشترط فى حد التركيب كونه مفيداً على ما يذهب إليه أهل النحو " (٣١) .

وقد على ذلك بأن " أهل اللغة قسموا التركيب إلى مهمل ومستعمل ، والمهمل ما لم يوضع لشئ من المعانى والمستعمل هو الموضوع لمعنى له فائدة ، فلو كان التركيب هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بتركيب لم يكونوا قسموه على قسمين ، بل كان يجب أن

---

(٢٨)دستور العلماء جـ١ص١١٥ . (٢٩) أنوار الربيع ص٥٩ .

(٣٠) همع الهوامع جـ٨ص١٠ . (٣١) سر الفصاحة ص٢٧ .

يسلبوا ما لم يفد اسم التركيب أو الكلام رأساً " [٣٢]

ولعل ابن سنان لم يقف على ما ذكره ابن فارس ، فقد عالج هذه القضية بشئ من الدقة والإفاضة وانتهى إلى أن الكلام المهمل لا يجوز أن يسمى تركيباً ". [٣٣]

وأما النحويون فقد اتجهوا اتجاهاً مغايراً فلم يرفضوا اشتراط الإفادة حتى لايدخل التركيب المفيد مع ما لا يفيد ، وإنما اشترطوا – إلى جانب الإفادة – أن تكون الإفادة ناتجة عن طريق تركيب لفظى ومن ثم ، دارت تعاريفهم على تأكيد وجود محورين يدور عليهما الكلام وبدونهما لا يكون له وجود عند النحاة وهما : التركيب اللفظى والإفادة. [٣٤]

والواقع أن اشتراط الفائدة فى التركيب أمر لازم ؛ لأن عدم اشتراطها يحصر التركيب اللغوى فى إطار الأصوات غير الدالة ومن ثمَّ فلا يتحقق مضمونه[٣٥]

على أن الاتجاه الغالب هو أن الجملة أعم من التركيب لأن الإفادة ليست شرطاً فى الجملة ، لذا فإنهم يقولون : جملة الشرط وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيداً فهو ليس بتركيب [٣٦] .

كذلك قد تفيد الجملة دون زجزد ركنين فيها هما المسند غليه المسند ومن ذلك مثلاً : ووأسفاه ، هيهات ، لا ، تقدم ؛ وذلك لأن الفائدة ترتبط بالموقف اللغوى ولا ترتبط بعدد ما فى الجملة من أركان بخلاف التركيب فى ذلك كله ، حيث إن الفائدة فيه إنما تحصل بالإسناد ولابد له من طرفين [٣٧] هما (المسند والمسند إليه) وهما ما لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم بدأ من ذلك الاسم المبتدأ واللمحنى عليه فى قولك : عبد الله أخوك ،وهذا أخوك ومثله ما هو بمنزلة الابتداء كقولك :" كان عبد الله منطلقاً ، وليت زيداً منطلق ، ومثله قولك : يذهب محمد . فلابد للفعل من الاسم كما لا بد للاسم الأول فى الابتداء أو ما هو فى منزلته ، لذلك فإنه ليس غريباً أن يكون

---

(٣٢) السابق ص٢٨. (٣٣) الصاحبي لابن فارس ص٤٨-٤٩.

(٣٤) الخصائص لابن جنى جـ١ص١٧. (٣٥) فقه اللغة وخصائص العربية ص١١٦-١٦٧

(٣٦) الخصائص جـ١ص١٧ (٣٧) مجلة الأزهر العدد (السادس) المجلد ٢١ص٥٧١

اسيبـويه هـو أول مـن اشترط أن تكون الجملة من ركنـين ،إذ هـو أول مـن حـدد معالم هذه النظرية التي استطاعت أن تفرض نفسها على البحـث النحـوى وأن تلزم النحـاة - بالضرورة - بما تسلم إليه من نتائج ، ولذلك فإنه ليس صحيحاً ما حاولـه السيوطي مـن تعليل اشتراط ركنين في كل جملة بالإفادة لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد وهو لابد له من طرفين (مسند ومسند إليه). [٣٨] وعلى هذا ، فإن الجملة أعـم فـي دلالتها مـن التركيب لأنها تشمل ما يفيد وما لا يفيد ، في حين أنه يختص بما يفيد دونما سواه ويتكون من ركنين أحدهما حكم على الأخر .

وتتعدد صور التراكيب الإسنادية بتعدد المفردات الداخلة في كل تركيب إسنادي، وذلك لأنه إما أن يتألف من اسمين أو من فعل واسم ، أو من جملتين ، أو من فعـل وثلاثة اسماء ، أو من فعل وأربعة اسماء ، أو من اسم وجملة [٣٩] على النحو الآتي :

١- التركيب المكون من اسمين : إذا تكون التركيب من اسمين كانت صوره أربعة هي :

أ- أن يتكون من مبتدأ وخبر نحو : علي قائم .

ب- أن يتكون من مبتدأ و فاعل سد مسد الخبر نحو : أقائم الزيدان

ت- أن يتكون من مبتدأ ونائب عن فاعل سد مسد الخبر نحو : أمضروب الرجلان .

ث- أن يتكون من اسم فعل وفاعله نحو : هيهات العيق .

٢- التركيب المكون من فعل واسم : وله صورتان هما :

أ- أن ترتبط الجملتان بأداة من أدوات الشرط فتتكون من جملتي الشرط والجزاء نحو : إن أخلص عملي فزت .

ب- أن ترتبط الجملتان بأداة من أداوت القسم فتتكون مـن جملتـي القسـم وجوابه نحو: أقسم با لله لعلي مخلص .

٤- التركيب المكون من فعل واسمين :

وهو كقولنا : كان زيد قائماً .

---

(٣٨) همع الهوامع جـ١ص١١

(٣٩) حاشية السجاعي على القطر ص١٩

٥- التركيب المكون من فعل وثلاثة اسماء : وهو كقولنا : علمت محمداً فاضلاً

٦- التركيب المكون من فعل وأربعة أسماء : كقولنا : أعملت زيداً عمراً فاضلاً.

٧- التركيب المكون من اسم وجملة : مثل : زيد قام أبـوه .ويمكـن أن تضـاف إلى الصـور السابقة صور أخرى تتعدد فيها الأسماء إذا أتبعت بواحد من التوابـع الأربعـة وهـي:النعـت والعطف والتوكيد والبدل ، كما يمكن أن تتعدد الجمل أيضا دون رابط من أداة شـرط أو أداة قسم إذا كانت الجملة صفة أو صلة أو حالاً .

ولقد أقر النحاة – في هذا المجال – بوجود نوعين متميزين مـن الإسـناد ، أطلقـوا على أولهما :" الإسناد الأصلي " واصطلحوا على الثاني بـ " الإسناد غـير الأصلـي " وهـم يقصدون به العلاقة القائمة بين كل من " المصدر " و" أسمي الفاعل والمفعـول " و" الصفـة المشبهة " و" الظرف " من ناحية وما أسند إليه كل منها من ناحيـة أخـرى ، فإنهـا علاقـة إسنادية ولكنها – في نظرهم – غير أصلية.[40] ومرد عدم أصليتها – برغم ماتوافر فيهـا من حكم بين طرفين – إلى أن أحد الطرفين وهو المسـند ، لا يـؤدي وظيفتـه الأصليـة بـل يقوم بوظيفة مغايرة لهذه الوظيفة الأصلية ، وذلك لأنه " اسـم " يعمـل عمـل " الفعـل " ، ومن ثم ، ينبغي استبعاد هذه الأنماط من التراكيب من مجال الإسناد الأصلي وحصرها فـي نطاق " الإسناد غير الأصلي ".

ويشمل الإسناد الأصلي عند هؤلاء النحاة جانبين هما :

الإسناد الأصلي المقصود لذاته ، والإسناد الأصلي المقصود لغيره ، ومن هذا النوع الإسـناد الذي في خبر المبتدأ – في الحال أو في الأصـل – وكذلـك الإسـناد الموجـود فـي الصفـة والحال الصلة والمضاف إليه إذا وقع كل منها جملة ومن أمثلة ذلك قولك :

محمد يفعل الخير .

كان محمد يفعل الخير .

جاء رجل يسعى .

جاء محمد يسعى .

---

(٤٠) شرح الرضي جـ١،ص٨

جاء الذى يسعى .

﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾

فالإسناد الموجود فى جملة " يفعل الخير " فى المثالين الأول والرابع وفى جملة " يسعى " فى المثالين الثانى والثالث ، والجملة الواقعة فى محل جر بالإضافة فى الآية الكريمة ﴿ **ينفع الصادقين صدقهم** ﴾ -ونحو ذلك الإسناد فى الجملة القسمية وفى فعل الشرط- هو من قبيل الإسناد الأصلى .

ولا يكون الإسناد فى الجملة الأصلية سواء كان مقصوداً لذاته - كما فى جملة المبتدأ والخبر - أو ما أصله المبتدأ والخبر، أو ما أصله الفعل وفاعله ، أو الجملة التى يتعدد فيها الإسناد .على أننا إذا أعدنا النظر فى دعوى عدم الأصالة فى إسناد المصادر والمشتقات الاسمية إلى مرفوعاتها نجد أنها دعوى لا ينهض عليها دليل بل إنها تعتمد على بعض المقولات المذهبية التى تجعل " العمل " أصلا فى الحروف فرعاً فى السماء ، ثم إنها فضلاً عن ذلك تسلم إلى القول بأن " الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة ، وإن اعتمد على المبتدأ ، ولا فرق بين المبتدأ أو غيره من نفى أو استفهام ، فنحو : أقائم الزيدان ؟ وما قائم الزيدان ، ليس جملة [41] وليس في التراث النحوي ما يؤيد هذا القول . على أنه في الوقت الذي يرفض فيه هؤلاء القائلون بالاسناد هذه الانماط من التراكيب الإسنادية التي يحتوي كل منها على عنصري الإسناد من مسند ومسند إليه بدعوى عدم أصالة الإسناد فيها ، نجدهم يقبلون نماذج أخرى لا تحتوي على أي من عنصريه معاً ، بل تخلو منها جميعاً ، كما فى أسلوب النداء وبعض أساليب التمني ، وهذا أمر يوشك ان يحيل فكرة الإسناد من علاقة قائمة بالفعل بين طرفين محددين الي رابطه ذهنية فحسب. فأما الدعوى بأن الإسناد ليس مقصوداً بذاته في " الخبر " و "الحال " و " الصفة " و " المضاف اليه " إذا وقع كل منهما جملة - ومثل هذا يقال فى الصلة والقسم والشرط- فأنهما دعوى ليست في حقيقتها وصفاً للإسناد بقدر ما هي وصف للنظر إليه ، ومن ثم ليست خصيصة فيه بل قد تكون من سمات الناظر له ، وهذا أمر لا يرقى بها إلي أن تكون صفة من صفات

(٤١) شرح الفاكهى على قطر الندى، جـ١ ص ٩٣.

الإسناد فضلاً عن أن تكون نوعاً من أنوعه ، وأقصى ما يمكن قبوله موضوعياً في مثل هذه الجمل أنها قد تحتوي على " إسناد متداخل ، أو متعدد " لكن لا سبيل إلى فرض أولويات من حيث القصد في هذه الحالات على عناصر الإسناد .

ولعله من المفيد – في ختام هذا العرض عن مفهوم ارتباط التركيب بالإسناد – أن نلخص أهم ما توصلنا إليه من نتائج وهي تتمثل فيما يلي :-

أولاً : أن فكرة الإسناد رابطة بين طرفين متلازمين ، وهذه الرابطة بعنصريها المكونين لها غاية النماذج التركيبية مهم تنوعت صورها وتعددت أشكالها ، ولا وجود عند النحاة القائلين بالإسناد لجملة تغفل فيها هذه العلاقة أو تخلو من بعض عناصرها.

ثانياً : أن النماذج التركيبية التي تخلو من العناصر الإسنادية – كما في النداء وبعض صور التمني – قد اعترف بعض النحاة بكونها جملاً وذلك يسلم إلى القول بأن الجملة أعم من التركيب اكتفاءً بالفائدة وحدها؟ لأن الفائدة ترتبط بالموقف اللغوي ولا ترتبط

بعدد ما في الجملة من أركان بخلاف التركيب في ذلك .

ثالثاً : أن التركيب الذي يتضمن " إسناداً " هو التركيب المفيد إفادة تامة يحسن السكوت عليها بأن لا يحتاج السامع إلى المحكوم عليه أو المحكوم به ، لذلك فقد استبعد النحاه أنماطاً شتى من العلاقات بين الكلمات لافتقارها إلى ذلك كعلاقة المضاف إليه مثلاً.

هل التركيب يعني تكرار الإسناد أو تعدد الإسناد :

إن مقولة الإسناد ـ كما سبق أن أشرنا إليها ـ تقتضي وجود طرفين أساسيين في كل تركيب ،وتتبع الأساس النظري الذي أخذه النحاه في تحديدهم للحد الأدنى للتركيب يسلم إلي كون هذين الطرفين كلمتين فحسب ، في حين تشير النماذج النمطية التي عرضوا لها إلي أمكان كون "المسند" أكثر من كلمه واحد أي "تركيباً" إسناديا " ،ولكن المأثورات النحويه النظرية والنماذج التطبيقيه تتفق معاً في ضرورة كون "المسند إليه " اسما أي "كلمة واحدة " فحسب ، ولامفر من الاعتراف بأن هذا التحديد لكل من الطرفين لا يتسم بالدقه الكاملة سواء فيما يتصل بالمسند أو ما يتعلق بالمسند إليه .

أما المسند فإن القواعد النحوية التفصيليه تضيف الي جواز كونه كلمة مفردة أو تركيباً إسنادياً إمكان وقوعه مركباً فعلياً .

وأما المسند إليه فإن القواعد النحوية قد قطعت بإمكان وقوعه واحداً من أمور ثلاثه : هي كلمة مفردة ومركباً اسمياً وتركيباً إسنادياً ، وذلك لأن الكلمة كما قررها النحاة هي لفظ مكون ـ في الأصل ـ من أكثر من كلمة ويدل من حيث المعني علي معني غير مفرد وغير تام ويؤدي نحوياً وظيفة الكلمة المفردة ،فقد يؤدي وظيفة الفعل كما في نحو : حبذا النجاح ، وقد يؤدي وظيفة الاسم كما في نحو :

بعلبك مدينة جميلة ، وأما التركيب الإسنادي فنعني به هذا : الجملة التي تقع في إطار جملة أخرى تكون خبراً عنها أو حالاً لما في حيزها ، أو صله لها ، أو وصفاً أو مضافاً إليه ، وفي هذه الحاله يتضح إمكان وقوع هذا التركيب أيضاً مسنداً إليه .

لذلك فقد أشارت الدراسات النظرية التي قدمها النحاة إلي أن من الممكن أن توجد صور مختلفة للإسناد في إطار الجملة الواحدة ، ولو أخذنا في الاعتبار معطيات الأحكام التفصيلية المستمدة من القواعد النحوية أيضا لانتهينا إلي أن مقولة تعدد الإسناد تستند إلي سند صحيح .

ومقتضى هذا أن الأشكال النمطية للتركيب في ضوء مقولة الإسناد التي أجازتها القواعد النحوية التفصيلية هي :

- إفراد الإسناد .

- تكرار الإسناد .

- تعدد الإسناد .

ونقصد بإفراد الإسناد أن تحتوي الجملة علي عملية ذهنية واحدة هي العملية الإسنادية التي يتم فيها الحكم علي أحد الطرفين وهو

" المسند إليه " بالطرف الأخر وهو " المسند " كما في نحو قول عمر بن أبي ربيعة:

تشط - غداً - دار جيراننا - وللدار - بعد غدٍ -أبعدُ . (٤٢)

فإن صدر البيت جملة تم فيها إسناد "تشط " أي " تبعد " إلي "دار الجيران " والعجز " جملة أيضاً أسند فيها "شده البعد " إلي " الدار" والإسناد في الجملتين مفرد لاتعدد فيه ولا تكرار ، اذ لاتحتوي هذه الصورة إلا علي طرفين فحسب هما المسند إليه والمسند .

أما التكرار والتعدد فلا فرق بينهما سوى أن التعدد أعم من التكرار ، لأن الجملة قد تحتوي علي أكثر من عملية إسنادية وبذلك تتضمن أطراف إسناد تتعدد بتعدد العمليات الإسنادية الموجودة في التركيب كما في قوله تعالي :

﴿ **أن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء** ﴾ (٤٣)

وقوله تعالي :

﴿ **فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعباده ربه أحدا** ﴾ (٤٤)

وقوله تعالي : ﴿**قالت إن أبي يدعوك ليجزيك أجر ما سقيت لنا**﴾ (٤٥)

وبتحليل تلك الصور التي يحتوي فيها التركيب علي أكثر من عملية إسنادية يظهر لنا أن هذه الصور قد أخذت -بشكل عام -أسلوبين مختلفين : في أولهما يحدث ما يمكن

---

(٤٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ١٦٦ .

(٤٣) سوره الأنعام من الآية (١٥٩) .

(٤٤) سوره الكهف من الآية (١١٠) .

(٤٥) سوره القصص من الآية (١٠) .

أن يوصف بأنه "تكرار " في عمليات الإسناد .تعني أن طرفي عملية إسنادية يكونان في مجموعهما طرفاً إسنادياً في العملية الأخرى . ففي آية القصص السابقة - مثلا - نجد أن " يدعوك " -وهي تتضمن عملية إسنادية ذات طرفين (الفعل والضمير الواقع فاعلاً) قد وقعت مسنداً للعملية الأخرى ﴿ **إن أبي يدعوك** ﴾ . ومثلها من آية الكهف ﴿ **كان يرجو لقاء ربه** ﴾ .

وفي الأسلوب الثاني لا نجد علاقه مباشرة بين أطراف العمليات الإسنادية .تعني أن العمليات الإسنادية المحتواة لايمثل أي منها -في ذاته - طرفاً من أطراف الإسناد لغيره ، وإنما يذكر في الجملة توضيحاً لغموض أو تفصيلاً لإجمال أو تفسيراً للبس ، ففي آية القصص السابقة نجد أن دعوة الأب لموسى معللة بالرغبة في أن يجزيه أجر ما صنع ، فثمة عمليتان إسناديتان أخريان في الآيه الأولي :" ليجزيك "والثانية " ما سقيت " وليست إحداهما طرفاً إسنادياً في الأخرى ، كما أنه ليس لهما معاً علاقة مباشرة بأطراف الإسناد السابقة عليهم في الآية نفسها ، ولا يعني نفي هذه العلاقة المباشرة قطع الصلة بين عمليات الإسناد في التركيب إذ من المحتم أنها جميعاً - ما دامت في إطار واحد - ترتبط بعلاقه تجمعها كتحديد الباعث أو الزمان أو المكان أو الكيفيه أو الربط "في أسلوب الشرط أو المقابلة أو المصاحبة أو نحو ذلك من العلاقات" ومن ثمّ فإن النفي ينصب علي صلتها بأطراف الإسناد أي من حيث وقوعها طرفاً إسنادياً لعملية إسناديه أخرى .

وتمشيا مع ذلك فإن تكرار الإسناد يتضمن أكثر من طرف من أطراف الإسناد .تعني أنه يوجد في التركيب أكثر من مسند وأكثر من مسند إليه لكن بين هذه الأطراف جميعاً صلة مباشرة لأن طرفي العملية الإسنادية في بعضها طرف بعضها الأخر .

في حين أن تعدد الإسناد في إطار التركيب إنما يكون بتعدد العمليات الإسنادية فيه لكن لاصلة مباشرة بين هذه العمليات الإسناديه بل ثمة تغاير بين عناصر الإسناد في كل منها .

ومن المقرر عند النحو بين أن الخبر في الجملة الاسميه المكونة من مبتدأ وخبر وما كان أصله المبتدأ أو الخبر هو من قبيل تكرار الإسناد كقول الشابي .

الصبر يجمل في المواطن كلها — إلا عليك فإنـه لا يجمل [٤٦]

فجملة " يجمل في المواطن كلها " مكونة من مسند ومسند إليه وهي مسندة إلي " الصبر " قبلها ، وهو مبتدأ وهي خبر عنه .

وكقوله أيضاً :[٤٧]

إني لأحسد ناظري عليكا — حتى أغض إذا نظرت إليكا

فجملة " لأحسد ناظري " في محل رفع خبر " إن "

ومن أمثلة تكرار الإسناد أيضاً قولنا :

زيد قام أبوه .

زيد أبوه قائم .

لا كاذب يصدق له صديق .

لا ربيئة قوم تجيء بخبر .

ما زيد أبوه قائم .

فهذه جميعاً من قبيل تعداد الإسناد وليست من باب تعدده لأن الارتباط فيها بين العمليات الإسناديه يتسم بالعضوية فكلا التركيبين هو بمثابة الطرف الإسنادي المكمل للآخر وليست هناك أطراف مستقلة في كل منها .[٤٨]

ويدخل في ذلك النعت السببي المقصور علي بعض الاستعمالات المحددة لأنواع من الصيغ هي اسم الفاعل وما ماثلة من أمثلة المبالغة

والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم المفعول وما جرى مجراه من المنسوب ، مما يعمل عمل الفعل بما يتطلبه هذا العمل من توافر شروط بعينها فيه وشروط في مرفوعه ، وهي أنواع ليست متساوية من حيث شيوع الاستعمال ، لأن النظرة العجلي إلي ما تقدمه المصنفات النحوية واللغوية تشير إلي أن أكثرها شيوعاً اسم الفاعل واسم المفعول ثم المنسوب والصفة

---

(٤٦) حاشية الدسوقي (بهامشه) ج ٢ ص ٨٦ .

(٤٧) ديوان الشبلي ص١١٥ .

(٤٨) حاشيه الدسوقي علي المغني جـ٢ ص١٠٢ وكذلك أنوار الربيع ص١٧٣ .

المشبهه ، وأقلها شيوعاً اسم التفضيل ومن بين المجموعتين أمثلة المبالغة ، فقد يكون الاسم المرفوع فاعلاً للوصف أو نائباً عن فاعل له ، وهكذا يكون استخدام الوصف محققا هدفين معا أولهما: الإشارة إلي أن الوصف قد أدي وظيفة الفعل في التركيب وما يقتضيه ذلك ، وثانيهما : أنه قد أدى وظيفة الخبر للمبتدأ السابق عليه فهو مسند ومسند اليه في آن واحد، نحو قولك :

هند كريمة أخلاقها .

فكريمة طرف في إسناد سابق وطرف في إسناد لاحق فهي متميزه في مجال تحديد العلاقه الرابطه بين ركني الإسناد فيها وهذا لايسمح بتعدد الإسناد لأنها مرتبطة بالإسناد السابق لاتنفك عنه .

أما التراكيب التي يتعدد فيها الإسناد في اللغة العربية فنمثل لها بالآتي :-

١- الجملة الوصفية .

٢-جملة الصلة .

٣- جملة الحال .

٤- الجملة المعترضة .

٥- الجملة المفسرة .

أولا :- الجملة الوصفية :

نقصد بالجملة الوصفية الجملة التي تقع وصفاً أي الوصف بالجملة ، كما في وقوع الجملة بعد نكره من النكرات المحضة نحو قوله تعالى :﴿ **وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى قال إن القوم يأتمرون بك ليقتلوك** ﴾[49] وكذلك قولنا :" مررت برجل يصلي الفجر في الطريق . فجملتا "يسعى " في الآية الكريمة و "يصلي الفجر " في قولنا هما جملتان تعدان عند النحويين نكرة لأن موصوفهما نكرة مثلهما وهو " رجل " وذلك من منطلق قولهم : الجمل بعد النكرات صفات . والذي يهمنا هنا أن جملة الصفة مكونة من مسند ومسند إليه هما الفعل " يسعى "و" الفاعل المستتر " والفعل " يصلي " و" الفاعل المستتر " وهذه الجملة ليست طرفاً في الإسناد السابق عليها في الجملتين (الفعل والفاعل " جاء رجل " و" مررت ") وفي هذا تعدد إسناد وليس لأي من طرفي الإسناد في الجملة الثانيه آية علاقه إسنادية بطرفي الإسناد في الجملة الأولى [50]

ومن الوصف بالجملة ما اسماه النحويون بالقطع وهو يعني -عندهم- بتر الصلة اللفظية الأعرابية بين الوصف والموصوف ، وذلك أن يأخذ الوصف المفرد شكلاً إعرابيا آخر رفعاً أو نصباً على تقدير عامل محذوف في الحالتين ، فإن كان القطع إلى النصب قدرنا أن المحذوف فعل وفاعل أي " مسند ومسند إليه " كما في نحو قولنا :" وذهبت إلى الرجل المريض " فإن المريض نعت للرجل وتفرض التبعية اللفظية جر الكلمة بيد أنه يجوز نحوياً أن تنصب فيقال :" المريضَ " بفتح النون على تقدير "أعني أو أقصد " .

كما يجوز أن ترفع فيقال " المريضُ " على تقدير مبتدأ محذوف أي " هو المريض " فجملة الوصف المقطوعة لا لغرض الوصف كما نلاحظ - مكونة من تركيب إسنادي لا علاقه له إسناديا بطرفي الإسناد السابقين عليه ." زرت " حيث إنها وصفي مكمل للطرف الواقع في إسناد سابق هو الموصوف بغرض تكملة الموصوف لتمام الفائدة فحسب .

---

(٤٩) سورة القصص الآية ( )

(٥٠) الجملة الوصفية رساله بدار العلوم جامعه القاهره للدكتور شعبان صلاح .

ثانيا :- جملة الصلة :

جملة الصلة هي التي توضح الموصول وتبينه وتحدده وتكشف غموضه وتزيل إبهامه، ولهذا يعتبر النحاه الصلة كالجزء من الموصول ولهذا لم يكن لها محل من الإعراب ، لعدم وقوعها موقع المفرد [٥١] .

ومن هنا يعتبر النحويين " جملة الصلة " لا محل لها من الإعراب مطلقاً سواء وقعت صلة لاسم أو لحرف ، بالرغم من أن صلة الحرف يمكن -كما هو مقرر- أن يحل محلها المفرد بل إن الأصل في هذه الصلة أن تكون كلمه مفردة مشتقة وأن تظهر عليها العلامات الإعرابية .

وقد توهم بعض النحويين أن " الموصول وصلته ليس لهما محل من الإعراب " ، وذلك غير صحيح ، إذ إن للموصول محلاً إعرابياً باعتباره طرفاً من أطراف التركيب ، أما الصلة فهي في موضعها تركيب آخر لأنها مكونة من مسند ومسند إليه ليس أحدهما طرفاً في الإسناد السابق لذلك فهي من قبيل تعدد الإسناد لا من قبيل تكراره.

وتقع جملة الصلة اسمية أو ظرفية أو فعلية كثيراً ، كما تقع شرطية قليلاً .

ومثال وقوعها اسمية قوله تعالى : ﴿ **قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون ،والذين هم للزكاة فاعلون ، والذين هم لفروجهم حافظون** ﴾ [٥٢] ومثال وقوعها ظرفية قوله سبحانه : ﴿ **الحمد لله الذي له ما في السموات وما في الارض** ﴾ [٥٣] ومثال وقوعها فعليه قوله سبحانه : ﴿ **من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدو ا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر** ﴾ [٥٤]

ومثال وقوعها شرطية قولك : سأكافيء الذي إن حضر على أكرمه وأحسن وفادته.

والصلة في هذه المواضع هي من قبيل التركيب الاسنادي ويعتبرها بعض النحاة .

---

(٥١) حاشية الدسوقي على المغني ج ٢ ص ٨٤ وص ٩٤ .

(٥٢) سورة المؤمنون من الآية (١إلى ٥) .

(٥٣) سورة سبأ من الآية (١) .

(٥٤) سورة الأحزاب من الآية (٢٣) .

" جملة " لأنهم لا يعتبرون بالفائدة التامة في مفهوم الجملة ، على أننا لا نشاركهم في هذا الموقف أخذاً بما قررناه من ضرورة توافر الفائدة في الاسناد وما يترتب على ذلك من ضرورة توافر عنصري الفائدة والإسناد في الجملة وإن لم تكن تامة وذلك لأن الموصول وصلته معاً لا يقيمان فائدة تامة .

ويهمنا هنا معرفة أن التركيب الإسنادي في صلة الموصول لا علاقة إسنادية لأي من طرفيه بالتركيب الإسنادي قبله فيما عدا تمام المعنى وتوضيحه ، إذ ليست لصلة الموصول ولا لأحد طرفيها صلة إسنادية بالموصول الذي وقع موقع أحد طرفي الإسناد السابق ، فكلمة " الحمد " في آية سبأ مسند إليه واسم الموصول بدل من لفظ الجلالة، حيث إنه مسند. وقد جاءت بعده صلته التي هي بدورها مكونة من مسند إليه فهي من باب تعدد الإسناد على ما قررناه .

ثالثا :- الجملة الحالية :

وهي الجملة التي تشير إلي الحالة التي عليها صاحبها وهى موقوته بالضرورة ، ومحلها النصب نحو قوله تعالى : ﴿ **ولا تمنن تستكثر** ﴾(٥٥). أى لا تمنن مستكثرا . ونحو قوله سبحانه : ﴿ **وجاءوا أباهم عشاء يبكون** ﴾ (٥٦) فيبكون في محل نصب حال وهى مكونة من المسند (الفعل) والمسند إليه (الفاعل) . ونحو قوله تعالى: ﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاه وأنتم سكارى** ﴾(٥٧) فإن جملة (وأنتم سكارى) مكونة من مسند إليه هو المبتدأ (أنتم) ومسند هو الخبر (سكارى) ولا ارتباط لهما إسناديا، بالتركيب الإسنادى قبلهما وهو الفعل والفاعل (جاءوا).

وكذلك قوله سبحانه : ﴿ **وقالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون** ﴾(٥٨)

فإن ﴿ **اتبعك الأرذلون** ﴾ في محل نصب حال .

ومن ذلك قول الشبلى :

عودوني الوصال ،والوصل عذب ورموني بالصبر والصبر صعب (٥٩)

فإن جملتي " الوصل عذب " و " الصبر صعب " في محل نصب حال ، وكل منهما مكون من مسند ومسند إليه دون ارتباط التركيب الإسنادى قبلها " عودونى " و " رمونى " سوى ما فيه من رباط معنوى .

---

(٥٥)سورة المدثر من الأية(٦).

(٥٦) سورة يوسف من الأية (١٦) .

(٥٧)سورة النساء من الأية (٤٣).

(٥٨)سورة الشعراء من الأية (١١١) .

(٥٩) ديوان الشبلي ص(١١٣) .

رابعا :- الجملة المعترضة :

الجملة المعترضة أو الإعتراضية هي التي تقع بين جزءي جملة أخرى أي بين مسند ومسند إليه لجملة أخرى وذلك لتحقيق فائده لفظية أو فائدة معنوية أو الفائدتين معاً ، أما الفائدة اللفظية فتتجلى في إفادة الجملة شيئاً من تزيين اللفظ وتحسين الإيقاع وإحداث قدر من التناسق الصوتي والأسلوبي فيها ، وأما الفائده المعنوية فتتمثل في إفادة الجملة التي تقع بين جزءيها تقوية وتأكيداً ، تطبيقاً لتلك القاعدة التي قال بها النحويون وهي " أن كل زيادة في اللفظ تتضمن بالضرورة زيادة في المعنى " وهي القاعدة التي وضع ابن جني أصولها حين قرر أن كل زيادة في المبنى تستلزم الزيادة في المعنى (٦٠)

وكان يقصد بذلك بنيه الكلمة ، ثم توسع فيها النحويون بحيث شملت مبنى الجملة أيضاً .

وقد وقعت الجملة الاعتراضية في مواقع عديدة أهمها :

١ أن تكون بين الفعل ومرفوعه : نحو قول الشاعر :

وقد أدركتني والحوادث جمة أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

فإن جملة (والحوادث جمة) المكونة من مسند إليه هو المبتدأ ومسند هو الخبر قد اعترضت بين المسند الذي هو الفعل (أدرك) ومرفوعه الذي هو المسند إليه (أسنة) .

٢ . أن تكون بين المبتدأ او الخبر :

نحو قوله الشاعر :

وفيهن - والأيام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه ونـــوائح

فجملة (والأيام يعثرن بالفتى) قد اعترضت بين الخبر التقدم (المسند) والمبتدأ المتأخر (المسند اليه) .

٣- أن تقع بين ما أصله المبتدأ أو الخبر :

ياليت شعري والمنى لا تنفع هل أغدوَنْ يوما وأمرى مجمعُ

---

(٦٠) الخصائص جـ ١ ص ٤٧ .

فقد اعترضت جملة (المنى لا تنفع) المكونة من مسند ومسند إليه بين مسند ومسند إليه آخريين هما اسم (ليت) وخبرها الذى هو الجملة الاستفهامية .

ومثل ذلك قول الشاعر :

لعلك – والموعود حق لقاؤه ـ بدالك فى تلك القلوص بداءُ

فهنا جملة (الموعود حق لقاؤه) معترضة بين اسم " لعل " وخبرها .

خامسا :– **الجملة المفسرة** :

وهى الجملة التى تكشف غموض جملة أخرى سابقة عليها ، وقد عرفها بعض النحويين بقولهم :" هى الجملة الفضلة التى تكشف حقيقة ما تليه " بيد أن دخول كلمة (الفضلة) فى التعريف قد يدخل الجملة الحالية وهى على خلافها من حيث الإعراب ، لأن الجملة الحالية لها محل من الإعراب والجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب ، ولذلك فالتعريف الأول أولى بالاعتبار لأنه ينأى بنا عن هذا المزلق .

والجملة المفسرة على نوعين :

النوع الأول : المجرد من حرف التفسير ، ومن ذلك قول الله تعالى ﴿ **إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم، خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون** ﴾[٦١]

فجملة (خلقه من تراب) مفسرة للجملة السابقة عليها وليس القصد من ذلك أن عيسى قد خلقه من طين كمثل آدم ، بل المقصود أن مثل عيسى كمثل آدم فى كون كل منهما مخالفاً لما جرت به العادة المستمرة من ربط التوالد باجتماع الذكر والأنثى .ولكل من الجملتين المفسِّرة والمفسَّرة مسند إليه لا يرتبط أحدهما بالآخر إسنادياً .

النوع الثانى : الجملة المقترنة بحرف التفسير ، وهو واحد من اثنين :(أن) المفسرة و(أى) المفسرة:

فمثال الجملة المقترنة بأن المفسرة قوله تعالى :﴿ **وأوحينا إليه أن اصنع الفلك** ﴾[٦٢]

فإن الجملة الواقعة بعد (أن) فى هذه الآية مفسرة لإبهام تركيب سابق عليها هو يتمثل فى الفعل المسند والضمير المتصل به المسند إليه (أوحينا).

---

(٦١) سورة آل عمران من الآية (٥٩)

(٦٢) سورة المؤمنون من الآية (٢٧)

ومثال الجملة المقترنة بأى المفسرة قول الشاعر :

وترميننى بالطرف : أى أنت مذنب وتقليننى لكن إياك لا أقلى

فجملة (أنت مذنب) تركيب مكون من مسند ومسند إليه مفسر لتركيب سابق هو جملة (ترمينى بالطرف)

الضوابط التى تحكم الجمل المركبة فى اللغة العربية :-

يحسن بنا فى نهاية هذا العرض الموجز للمركبات وعلاقتها بسائر العناصر فى الجملة وما يربط الجمل المركبة بعضها ببعض أن نوجز الضوابط التى تحكم ذلك على نحو ما يلى :-

أولا : تتكون الجمل من كلنمات ومركبات ، والمركبات بدورها تتكون من كلمات ، ومعنى هذا أن العناصر الأساسية للجملة هى الكلمات المفردة وهى أيضاً العناصر الأساسية للمركبات ، مع ملاحظة أنه ليس كل المفردات صالحاً للدخول فى مركبات ، كما أن المركبات لا تقبل حتماً التحليل إلى ما يكونها من مفردات.

ثانيا : يحدث عند التركيب معنى وحكم لم يكونا قبله ، وهذا يستلزم التقرير بأن المركب هو وسيلة من الوسائل التى تلجأ إليها اللغة لتحقيق غايات ليس فى وسع المفردات تحقيقها، ولذلك فإننا لا يمكن أن نتصور تركيباً لا يؤدى وظيفته ويحقق غايته فى النشاط اللغوى .

ثالثا : التركيب بنية لغوية تؤدى وظيفة نحوية ، وحين يدخل الجملة لا ينحل إلى عناصره بحيث يصح القول بأن الجمل لا تتكون إلا من الكلمات المفردة فحسب ، بل يظل المركب محتفظاً ببنيته وهو يؤدى فى الجملة وظيفته ، وعلى هذا فإن المركبات قد تشارك المفردات فى تكوين الجمل .

رابعا : تركيب الحروف يكون دائما من حروف ، وتركيبها لايغير من تصنيفها النحوى ، ولكن يغير من دلالتها المعجمية ووظيفتها النحوية ، فوظيفتها النحوية بعد التركيب تختلف عن الوظائف التى كانت تؤديها مفرداتها من قبل .

خامسا : يتنوع تركيب طبقاً للعناصر المفردة المكونة للمركب الاسمى ، فقد تكون هذه العناصر أسماء ، وربما لاتكون ، وإذا كانت اسماء لم تختلف فى التصنيف النحوى بعد

التركيب عن تصميفها قبله وإن اختلفت الوظيفة النحوية التى يؤديها المركب عن الوظائف التى كانت تؤديها مفرداته أو عناصره ، أما إذا كان ضمن مفردات المركب الاسمى ما ليس باسم ، فإن هذه المفردات تنتقل بالتركيب إلى نوع من الأسماء.

سادسا : من المركبات ما يمكن الاصطلاح عليه بالمركبات الفعلية نحو (حبذا) مثلاً و(قلما) وهى مركبات قد تقوم بأداء وظائف بعض الأفعال فى الجملة ؛ فضلاً عن كون عناصرها تشتمل أيضاً على بعض الأفعال ، والمركبات الفعلية هذه تختلف بالضرورة عن المركبات الإسمية التى قد تكون مكونة من عناصر من بينها أفعال أيضاً كالمركب الإسنادى ؛ إذ إن المركبات الاسمية تؤدى وظيفة الاسم وتقبل بعض علاماته كالإسناد مثلاً أو النداء ، أو دخول الجار . .إلخ ، أما المركبات الفعلية فإنها تؤدى وظيفة الفعل وقد تقبل شيئاً من علاماته أيضاً .

سابعا :ليست كل المركبات صالحة لإسنادها أو الإسناد إليها ، فبعضها يصلح لذلك وبعضها لا يصلح إلا مكملا للعناصر الإسنادية فى الجملة ، بل بعضها الآخر لا يصلح لوقوعه عنصراً إسنادياً أو مكملاً فى الجملة كالمركب الحرفى مثلاً .

ثامنا : تحليل التراكيب الإسنادية من حيث علاقتها بأطراف الإسناد فى الجملة ينتهى إلى أنها تأخذ صورة من اثنتين :

الأولى : تقع فيها طرفاً إسنادياً أو تؤدى وظيفة الطرف الإسنادى ، وهذه تشمل التراكيب التى تقع خبراً للمبتدأ أو ما أصله الخبر . وقد أصطلحنا على هذا بتكرار الإسناد فى الجملة .

الثانية : تقع فيها التراكيب الإسنادية امتداداً للبنية الأساسية للجملة ، ويدخل فى إطار هذه التراكيب التى تقع صلة أو معترضة أو مفسرة أو حالاً أو صفة ، وهو ما اصطلحنا عليه بتعدد الإسناد فى الجملة العربية .

تاسعا : الإسناد محور الجملة عند كثير من النحاة ، وهو يستلزم بالضرورة طرفين هما المسند والمسند إليه ، وعلى رأس هؤلاء ابن جنى وابن برهان (٦٣) ، ونحو ذلك ما قرره

---

(٦٣) اللمع لابن جنى ص ٢١٦ وانظر : اللمع لابن برهان ورقة ١١٧أ.

الدكتور مهدى المخزومى [٦٤] ،أما الدكتور تمام فيميل إلى ربط مفهوم الجملة بالفائدة لا بالإسناد ويؤكد هذا جعله تركيب (الندبة) والاستعانة فى إطار الجملة [٦٦] وهذا ما ذهب إليه من قبل الدكتور " أيوب " حين دعا تقسيم الجملة إلى نوعين :

جملة إسنادية وجملة [٦٦] غير إسنادية جاعلاً جملة النداء من قبيل الجملة غير الإسنادية ، وهذا يؤكد أن الجملة أعم من التركيب -عند بعض النحاة دون بعضهم - لأنها تشمل ما يفيد ومالا يفيد وهو يختص بما يفيد دون سواه.

عاشرا : يتناول النحو تركيب الكلمات والصيغ داخل الجمل ، ومن ثم ينبغى فى البحوث النحوية أن يتحرى الباحث استخلاص قواعده وقوانينه الضابطة من التراكيب اللغوية بحيث تنعكس كل ما فى هذه التراكيب من خصائص فى القواعد النحوية، وتأخذ كل القوانين النحوية من الظواهر المتصلة بالتراكيب اللغوية ذاتها ، وبذلك تصبح غاية البحث النحوى وصف الواقع اللغوى وظواهره والتصنيف الدقيق لأساليبه ومواقعه .

---

(٦٤) فى النحو العربى نقد وتوجيه ص٥٣،٥٤

(٦٥) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٤٤

(٦٦) دراسات نقدية فى النحو العربى ص ١٢٩

المراجع

- أسرار النحو لابن كمال باشا دار العلوم ٩٩٢ نحو (مخطوط).

- الأشباه والنظائر للسيوطي: ط دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ١٣١٦.

- الاقتراح في علم النحو للسيوطي ط - دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ط أولى سنة ١٣٠١و ثانية سنة ١٣٥٩هـ.

- الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين .ط٢ لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٣م.

- أنوار الربيع (الأحوال الوافية الموسومة بأنوار الربيع) للشيخ محمود العالم ط١: مطبعة التقدم العالمية ١٣٢٢.

- الإيضاح في علل النحو للزجاجي .تحقيق مازن المبارك .دار العروبة بالقاهرة سنة ١٩٥٩م.

- حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب .ط مصر ١٢٨٦.

- حاشية السجاعي على ابن عقيل .ط١ المطبعة العثمانية بمصر ١٣٨٩.

- حاشية السجاعي على القطر .ط١ المطبعة الخيرية ١٣٢٣.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني .ط" عيسى البابي الحلبي .

- الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار .ط١ دار الكتب المصرية .

- دراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح .ط٢ المكتبة الأهلية ببيروت .

- دراسات في اللغة د.إبراهيم السامرائي .مطبعة العاني ببغداد ١٩٦١.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة بشرح محمد العناني ،مطبعة السعادة بمصر .

- ديوان الفرزدق بشرح الصاوي ١٣٥٤هـ.

- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي تحقيق د. شوقي ضيف .ط١ دار الفكر العربي ١٩٤٧م.

- سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق مصطفى السقا وآخرين .ط۱ سنة ١٩٥٤ مصطفى البابي الحلبي .

- شرح الأشمونى على ألفية بن مالك نشر محمد محى الدين عبد الحميد .ط١ النهضه المصرية ١٩٥٥.

- شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد .ط١٠ التجارية ١٩٥٨.

- شرح التصريح على التوضيح للشيخ/خالد الأزهرى .ط٢ المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٢٥هـ.

- شرح ديوان الحماسة للمرزوق ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون .ط١ لجنة التأليف والترجمة والنشر .

- شرح شواهد الأشمونى على هامش حاشية الصبان ط : عيسى الحلبى .

- شرح شواهد التلخيص المسمى معاهد التنصيص لابن العباسى ١٣١٦هـ . المطبعة الهمية.

- شرح شواهد المغنى للسيوطى مطبعة النهضة بمصر ١٣٢٢هـ.

- شرح قطر الندى ويل الصدى لابن هشام تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد .ط٤ التجارية ١٩٤٨.

- شرح المفصل لابن يعيش . المطبعة المنيرية بالقاهرة .

- الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها لابن فارس . المطبعة السلفية بالقاهرة ١٩١٠.

- العقد لفريد لابن عبد ربه ، تحقيق أحمد أمين وإبراهيم الإبيارى وعبد السلام هارون . ط١ لجنة التأليف والترجمة والنشر .

- فقد اللغة وأسرار العربية للثعالبى . مصطفى الحالبى ١٣١٨.

- فى النحو العربى نقد وتوجيه د. مهدى المخزومى .ط١ المطبعة المصرية بصيدا بلبنان ١٩٦٤.

- الكافية لابن الحاجب . ضمن مجموعة مطبوعة سنة ١٢٧٩.

- كتاب سيبويه . عبد السلام هارون . ط دار القلم .

- اللغة لفندريس ، ترجمة عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص ، الأنجلو المصرية ١٩٥٠.

- مغنى اللبيت عن كتب الأعاريب لابن هشام نشر . محمد محى الدين عبد الحميد ، التجارية الكبرى .

- مناهج البحث فى اللغة د. تمام حسان .الأنجلو المصرية ١٩٥٥.

- المنصف شرح التصريف لابن جنى تحقيق : إبراهيم مصطفى , وعبد الله أمين . ط ١ مصطفى الحلبى .

- النحو الوافى لعباس حسن . ط١ دار المعارف بمصر .

--همع الهوامع على جمع الجوامع للسيوطى .ط١ سنة ١٣٢٧.